من النساء في اطار دورات التثقيف واعداد الحلقات الدراسية؛ كما انشأ العديد من دور الحضانة ورياض الاطفال. كذلك تصدى الاتحاد للمحاولة الانشقاقية التي حدثت على الساحة الفلسطينية في العام ١٩٨٣، واستطاع الصمود في مواجهة محاولات شقّه، واستمر الممثل الوحيد للحركة النسائية الفلسطينية.

واذا كان اتحاد المرأة، كهيئة جماهيرية نسائية، تمكّن من العمل في وسط جماهير النساء في تجمّعات الشعب الفلسطيني كافة، وان تلعب الفروع التابعة له دوراً هاماً على الصعيدين، السياسي والاجتماعي، في تطوير مكانة المرأة، فقد نسّق مع بقية المنظمات الشعبية الأخرى كي يضمن للمرأة حقوقها ويحقق لها امتيازات خاصة بها.

ونجح الاتحاد في عقد أواصر العلاقة الوطيدة مع الحركة النسائية داخل الأرض المحتلة بالتنسيق مع الهيئات النسائية العاملة هناك؛ اذ لم يتمكن الاتحاد من العمل بالشكل العلني والشرعي بسبب من شروط القمع الاسرائيلي. وقد برز جهد الاتحاد، في السنوات الثلاث الأخيرة، في مجال دعم الانتفاضة في الارض المحتلة، من خلال الدعم المادي، والاعلامي، للمؤسسات النسائية في الداخل.

واقع المرأة في الضفة والقطاع

منذ وقوع الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي، في العام ١٩٦٧، وسلطات العدو تعمد الى تدمير البنية الاجتماعية، والاقتصادية، للمجتمع الفلسطيني، عبر سياسة ممنهجة لاقتلاع شعبنا من أرضه، وطمس هويته الوطنية من خلال التهجير ومصادرة الاراضي وتهويدها، وبناء المستوطنات الاسرائيلية، وضرب المؤسسات الوطنية، ونسف وحدة الشعب، وقمع حركته النضالية.

وقد واجه شعبنا هذه السياسة ببطولة وتحدٍّ بالغين، كانت تتصاعد حدّتهما على مدى سنوات الاحتلال الطويلة، كلما اشتدت اشكال القمع الاسرائيلي. وقد طرحت التحديات المباشرة على الشعب، بكافة فئاته وقطاعاته، لتوحيد جهوده في مواجهة الاحتلال واحباط مؤامراته، ضرورة تصعيد اشكال النضال الجماهيري وتوحيد أطره المنظمة وتطويرها.

وفي اطار حركة الشعب الواحدة، برز دور الحركة النسائية الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من النضال الوطني، مما عزّز وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع، وارتقى بمكانتها الاجتماعية بشكل ملحوظ. وقد تميز هذا الوضع بالتطور النوعي خلال المرحلة الراهنة في اطار النضال الوطني الشامل في الأرض المحتلة، على الصعد كافة.

تعليم المرأة: كما هو شأن المرأة في تجمّعات شعبنا، نالت المرأة في الارض المحتلة حظها من التعلّم، على الرغم من شروط الاحتلال التعسّفية ضد المؤسسات التعليمية، وتعطيل الدراسة، والتدخل في المنهاج الدراسي. وقد سجّلت الاحصاءات التعليمية تقدّماً ملحوظاً في نسبة تعليم المرأة. فقد كانت نسبة الأميّة في صفوف النساء، من سن ١٤ سنة فما فوق في الضفة، ٦٥,١ بالمئة، العام ١٩٧٠، انخفضت الى اقل من ٣٧,٩ بالمئة، العام ١٩٨٤؛ وفي قطاع غزة، انخفضت نسبة الأمية من ٦٥,٣ بالمئة الى ٣٥,١ بالمئة، في الفترة عينها، وللفئة العمرية نفسها[١٣]. واستمر انخفاض نسبة الامية لدى الفتيات في السنوات اللاحقة.